

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها: الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٤/٢٠٥٩

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

طلب تعيين مرجع

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

باسل أبو عنزة، ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين

المستدعي: مساعد النائب العام/ إر.د.

بتاريخ ٢٠١٤/١١/٩ طلب المستدعي تعيين المرجع المختص وفقاً لأحكام المادتين  
(٣٢٢ و ٣٢٣) من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

ملخص وقائع الطلب:

(١) بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٩ سجلت لدى مدعي عام المفرق القضية التحقيقية رقم  
(٢٠١٤/١٢٨١) ضد المشتكى عليهم ا

موضوعها الإيذاء خلافاً لأحكام المادة (٣٣٣) عقوبات وبعد الاستماع إلى شهادة  
الطبيب الشرعي حول إصابة المصاب قرر المدعي العام اعتبار  
الجرم المسند للمشتكى عليهم هو الشروع بالقتل بالاشتراك بحدود المواد (٣٢٦  
و ٧٦) عقوبات، وقرر عدم اختصاصه بنظر القضية وإحالتها إلى مدعي عام  
محكمة الجنايات الكبرى حسب الاختصاص.

-٢-

٢) وبتاريخ ٢٦/١٠/٢٠١٤ سجلت القضية لدى مدعي عام الجنايات الكبرى بالرقم (٢٠١٤/١٢٦١) ومن ثم أصدر قراره المتضمن عدم اختصاصه بالتحقيق بها وإعادتها إلى مدعي عام المفرق حسب الاختصاص.

٣) محكمتكم هي المختصة بنظر هذا الطلب عملاً بأحكام المادة (٣٢٣) من قانون أصول المحاكمات الجزائية كون الخلاف على الاختصاص قد وقع بين مدعين عامين تابعين لمحكمتي استئناف مختلفتين، وقد أوقف الاختلاف على الاختصاص سير العدالة.

وإنني أرى أن مدعي عام المفرق هو المختص بنظر هذه الدعوى في هذه المرحلة.

**الطلب:** التكرم بقبول الطلب شكلاً وتعيين المرجع المختص بنظر الدعوى.

وبتاريخ ١٠/١١/٢٠١٤ طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطية رقم ١٦٥٧/٢٠١٤/٦/٢ تعيين المرجع المختص مبدئياً أن مدعي عام محكمة الجنايات الكبرى هو المرجع المختص.

## القرار

بالتدقيق والمداولة قانوناً نجد إن قيادة مقاطعة بادية المفرق وبموجب كتابها المؤرخ في ٣٠/١٠/٢٠١٤ أحالت المشتكى عليهم كل من:

-١-

-٢-

-٣-

-غير مقبوض عليه.

-٤-

-غير مقبوض عليه.

-٣-

٥- غير مقبوض عليه.

٦- غير مقبوض عليه.

٧- غير مقبوض عليه.

إلى مدعي عام المفرق بتهمة:

١- الإيذاء البليغ.

٢- إلحاق الضرر بمال الغير.

وبأن مدعي عام المفرق وبالقضية التحقيقية رقم ٢٠١٤/١٢٨١ تاريخ ٢٠١٤/١٠/٢١ قرر عدم اختصاصه وإحالة الأوراق إلى مدعي عام الجنايات الكبرى حسب الاختصاص.

وبأن مدعي عام الجنايات الكبرى وبالقضية التحقيقية رقم ٢٠١٤/١٢٦١ قرر بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٧ عدم اختصاصه وإحالة الأوراق إلى مدعي عام المفرق صاحب الولاية العامة.

وفي ذلك نجد إن المدعي العام هو المكلف باستقصاء الجرائم وتعقب مرتكبيها ضمن الاختصاص المكاني وعلى مقتضى المادة ١٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية وأن اختصاصات مدعي عام الجنايات الكبرى هي صلاحيات استثنائية من اختصاص مدعي عام المحاكم البدائية بالإضافة إلى أنه لم يتم سماع شهادة المشتكي المصاب ، ولم يحصل على تقرير طبي قطعي قضائي يثبت طبيعة الإصابة التي لحقت به واستشهاد الطبيب الشرعي عليه ولم يستكمل مدعي عام المفرق إجراءات التحقيق ويكون مدعي عام المفرق قد تعجل في إصدار قراره

-٤-

قبل حصول المصاب على تقرير طبي قطعي واستكمال إجراءات التحقيق وسماع البينة وبقى مدعي عام المفرق صاحب الولاية العامة مختصاً في استكمال إجراءات التحقيق في هذه المرحلة (انظر ت.ج ٢٠١٤/١٤٥٩ تاريخ ٢٥/٩/٢٠١٤).

لهذا وعملاً بأحكام المادة ٣٢٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية نقرر تعيين مدعي عام المفرق مرجعاً مختصاً للتحقيق في هذه القضية في هذه المرحلة واعتبار الإجراءات التي قام بها مدعي عام محكمة الجنايات الكبرى غير المختص صحيحه وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٢٤ صفر سنة ١٤٣٦هـ الموافق ١٧/١٢/٢٠١٤م.

القاضي المترئس

عضو

عضو

محمد مرس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق/ع م